

أُمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

صدر بقصر القبة في ٦ رمضان سنة ١٣٦٧ (١٣ يوليو سنة ١٩٤٨)

أشاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة
وزير العدل وزير المالية
رئيس مجلس الوزراء
محمد هرسى مدير محمود ههمى النقرشى
محمود ههمى النقرشى

قانون رقم ١١٧ لسنة ١٩٤٨

بالموافقة على الاتفاق الخاص بالمزايا والحصانات للأمم المتحدة
الذى أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٣ فبراير
سنة ١٩٤٦

أشاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا
عليه وأصدرناه.

شادة وحيدة - لوافق على الاتفاق الخاص بالمزايا والحصانات للأمم المتحدة
الذى أقرته الجمعية العمومية للأمم المتحدة في ١٣ فبراير سنة ١٩٤٦ والمرافق*
لهذا القانون.

أمر بأن يصم هذا القانون بخاتم الدولة، وأن ينشر في الجريدة الرسمية
وينفذ كقانون من قوانين الدولة.

صدر بقصر القبة في ٦ رمضان سنة ١٣٦٧ (١٣ يوليو سنة ١٩٤٨)

أشاروق

بأمر حضرة صاحب الجلالة
وزير الخارجية
رئيس مجلس الوزراء
محمد محمد ههمى النقرشى
محمد ههمى النقرشى

* ينشر نص الاتفاق فيما بعد مع مرسوم الإصدار.

قوانين

قانون رقم ١١٦ لسنة ١٩٤٨

بتعديل جدول مرتبات رجال القضاء والنيابة الملحق بالقانون
رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الخاص باستقلال القضاء

أشاروق الأول ملك مصر

أمر مجلس الشيوخ ومجلس النواب القانون الآتى نصه، وقد صدقنا عليه
وأصدرناه.

شادة ١ - يُعدل جدول مرتبات رجال القضاء والنيابة المنصوص
عليه في المادتين ٨٢ و ٨٣ من القانون رقم ٦٦ لسنة ١٩٤٣ الخاص باستقلال
القضاء بالنسبة إلى المستشارين ورئيسى محكمتى استئناف الاسكندرية
وأسيوط والنائب العام على الوجه الآتى:

المستشارون : ١٣٠٠ جنيه.

لومع ذلك يكون مرتب المستشار بمحكمة النقض والإبرام معادلا لمرتب
من يعين وكيلًا أو رئيسًا لإحدى محاكم الاستئناف من المستشارين الذين
كانوا يولونه في الأقدمية قبل تعيينه في محكمة النقض والإبرام.

لويسرى هذا الحكم على مستشارى محكمة النقض والإبرام الحاليين.

لئيسا محكمتى استئناف الاسكندرية وأسيوط : ١٥٠٠ جنيه.

لومع ذلك فيمنع رئيس محكمة استئناف الاسكندرية ورئيس محكمة
استئناف أسيوط مرتب وكيل محكمة النقض والإبرام متى عين في هذه
الوظيفة من كان يليهما في الأقدمية مذ كانوا مستشارين بمحاكم الاستئناف.

لويسرى هذا الحكم على رئيسى محكمتى استئناف الاسكندرية وأسيوط
الحاليين.

النائب العام : ١٥٠٠ جنيه.

لومع ذلك فيمنع النائب العام مرتب وكيل محكمة النقض والإبرام متى
عين في هذه الوظيفة من كان يليه في الأقدمية مذ كانا مستشارين بمحاكم
الاستئناف.

لويسرى هذا الحكم على النائب العام الحالى.

شادة ٢ - لكل وزيرى العدل والمالية كل فيما يخصه تنفيذ هذا القانون
ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.